



ملاحظات وزارة الصناعة على الرؤية الاقتصادية

(McKinsey)

إعداد

الباحث الاقتصادي

بسام جوني

كانون الثاني 2019

الفهرست

رقم الصفحة	العنوان
3	المقدمة
4	أولاً : أهم مجاء في الرؤية الإقتصادية
4	I-على مستوى الإحصاءات الكلية
4	II- مستهدفات على مستوى الماكرو- إقتصادي حتى العام 2025
5	III- مستهدفات على مستوى المايكرو- إقتصادي (القطاع الصناعي حتى العام 2025)
5	1- الإحصاءات والأرقام التي وردت في الرؤية
5	2- تحليل للوضع الراهن للقطاع الصناعي
5	3- توقعات الرؤية
5	4- موجز حول الأهداف المنشودة
6	IV- تطلعات الرؤية حول إقتصاد المعرفة
6	V- الصناعة: مخطط القطاع 2025
6	1- القطاعات الفرعية الأولية
7	2- المشاريع
7	3- المبادرات الأولية
8	4- حول مشروع بناء منطقة خاصّة بصناعة مواد البناء
8	5- مؤشرات الأداء الصناعي
8	VI-الممكنات الحكومية
9	ثانياً: ملاحظات وزارة الصناعة على الرؤية الإقتصادية
9	I- على الشكل والمضمون
15	II- خارطة طريق للوصول إلى أرقام المستهدفات على المستوى الماكرو- إقتصادي حتى العام 2025
21	III-ملاحظات وزارة الصناعة على أرقام القطاع الصناعي حتى العام 2025 المذكورة في الرؤية
21	IV- ملاحظات الوزارة على موضوع الممكنات الحكومية
21	V- الكلفة المالية لتنفيذ الرؤية الإقتصادية
22	الخاتمة

ملاحظات وزارة الصناعة على رؤية ماكينزي الاقتصادية

المقدمة

وافق مجلس الوزراء بتاريخ 20 أكتوبر 2017 على إجراء دراسة حول مستقبل لبنان الاقتصادي للسنوات الخمس المقبلة تحت عنوان "رؤية لبنان الاقتصادية والإجراءات الكفيلة لتحقيقها". تهدف الخطة إلى تحديد وضع هوية اقتصادية للدولة اللبنانية وتحديد القطاعات التي يملك لبنان فيها قيمة تفضيلية، لتمكّن الدولة من وضع خطة تنفيذية لكل قطاع لاحقاً. بعد ذلك أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الرؤية الاقتصادية للبنان (المؤلفة من 1274 صفحة باللغة الإنكليزية) قبل أن تضع الوزارات المعنية ملاحظاتها عليها والتي نفذتها شركة ماكينزي بالتعاون مع خبراء لبنانيين من القطاعين العام والخاص وبالإستعانة بالدراسات، الأبحاث وبالخطط الإستراتيجية الوطنية والقطاعية الموضوعة سابقاً من قبل الوزارات (مثلاً: الرؤية التكاملية لوزارة الصناعة وخطتها الإستراتيجية التنفيذية إضافة إلى خططها التشغيلية لأعوام 2017-2018 كما ورد في محتوى رؤية ماكينزي وغيرها من الخطط القطاعية...). تم تقسيم الرؤية الاقتصادية لماكينزي إلى ثمانية فصول:

- الملخص التنفيذي: ويتحدث عن مشروع تنفيذ الرؤية
- المقدمة والمنهجية: منهجية تحضير الرؤية والمشاركين في وضعها
- السياق وتشخيص الوضع: تحليل إقتصادي موجز للقطاعات الاقتصادية المختلفة.
- الرؤية: تطلعات لبنان الاقتصادية: مستهدفات الإقتصاد الكلي.
- العوامل القطاعية المحركة للنمو الإقتصادي في لبنان: الزراعة، الصناعة، السياحة، إقتصاد المعرفة، الخدمات المالية والمغتربين.
- الممكنات المطلوبة لدعم التطلعات: متطلبات إصلاح القطاع العام - البنية التحتية - برنامج الإستثمار الحكومي CIP ومتطلبات إصلاح المالية العامة - المتطلبات التشريعية الأساسية - الترويج للصادرات- التسويق للوطن (Nation Branding).
- آليات المأسسة: ملخص الفصول - تحضير إطار الحوكمة وتقديمه - التنسيق والإنجاز - المرحلة المقبلة.
- مشاريع رائدة: رحلة السواح - منطقة تكنولوجيا صناعة البناء- تراخيص وعناقيد أو تجمعات لبنان الذكي.

بعد الإطلاع والتحليل والتقييم للرؤية الاقتصادية (ماكينزي)، وبعد المقارنة مع الرؤية التكاملية (لبنان الصناعة 2025) والخطة الإستراتيجية التنفيذية (2016-2020) والخطط التشغيلية 2016-2017-2018 وإستراتيجية المناطق الصناعية للتنمية المستدامة (2030) والسياسة الاقتصادية العامة (لبنان الإقتصاد للتنمية المستدامة 2025) والعديد من الدراسات والأبحاث الاقتصادية التي سبق أن وضعتها وزارة

الصناعة، بناء على كل ماسبق نضع تقريراً إقتصادياً موجزاً وموضوعياً يتضمّن ملخصاً حول أهم ماتضمنته الرؤية الإقتصادية ماكينزي وملاحظات وزارة الصناعة البناءة والمفصّلة عليها. ويتضمن التقرير :

أولاً: موجزاً حول أهم ماجاء في الرؤية الإقتصادية على كل المستويات.

ثانياً: ملاحظات وزارة الصناعة على ما كل ورد في الرؤية الإقتصادية وفقاً لكل عنوان.

أولاً : أهم ماجاء في الرؤية الإقتصادية

I- على مستوى الإحصاءات الكلية:

- مكونات الناتج المحلي اللبناني وفقاً لأرقام سنة 2016:
- الإنفاق الإستهلاكي + الإنفاق الحكومي + مجموع الإستثمارات (عام وخاص) + صافي التبادل التجاري (NX) = 89% + 12% + 21% + (-21%) = 100%
- الإستثمار الخاص 92% + الإستثمار العام 8% = 100%

II- مستهدفات على مستوى الماكرو- إقتصادي حتى العام 2025

- أن يخلق الإقتصاد اللبناني حوالي 370 ألف فرصة عمل جديدة حتى عام 2025.
- أن تصل نسبة الناتج المحلي لكل فرد إلى 15000 دولار أميركي.
- تخفيض معدّل البطالة من 15 – 25% إلى 8%.
- زيادة نمو معدل الإنتاجية بنسبة 2%.
- تحقيق نمو إقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6% مقارنة مع 1% حالياً.
- تخفيض نسبة تقلب النمو الإقتصادي : من 3.3% إلى 2.4% (OECD).
- تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي من 145% إلى 110%.
- تخفيض عجز الميزان المالي من 8% إلى 3%.
- وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات بنسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي.
- وصول نسبة التصخم إلى 2.5%.
- رفع مستوى معدّلات لبنان في المؤشّرات العالمية على مستوى التنافسية ،البنية التحتية ،الفساد وجودة المعيشة .
- رفع نسبة الإيرادات الضريبية من 14% إلى 20% من الناتج المحلي.
- تخفيض العجز في الموازنة العامة من 8% سنة 2017 إلى 3% سنة 2025.

III- مستهدفات على مستوى القطاع الصناعي حتى العام 2025

1- الإحصاءات والأرقام التي وردت في الرؤية :

- مساهمة القطاعات المنتجة ب16 % من الناتج المحلي الإجمالي بين سنوات 2010 – 2016
- يساهم القطاع الصناعي ب10% من الناتج المحلي سنة 2016.
- يبلغ مجموع العمال في القطاع الصناعي : 194000 عاملاً (2006-2010) أي حوالي 10 % من مجموع القوة العاملة لبنان (1977000 عاملاً).
- بلغ الناتج المحلي الصناعي الإجمالي الحقيقي : 4.6 مليار دولار سنة 2017.
- إجمالي عدد الوظائف : 185000 عامل سنة 2017.
- نسبة 61 % من وظائف القطاع الصناعي هي وظائف منظمة و39 % غير منظمة.
- هناك حوالي 4700 مصنع مرخص وحوالي 2000 مصنع غير مرخص.
- إنخفاض الصادرات الصناعية بنسبة 27% بين سنة 2012- 2017.

2- تحليل الوضع الراهن للقطاع الصناعي:

- عدد المناطق الصناعية النشطة حالياً يساوي صفر سنة 2018 وستصبح ستة سنة 2025.
- دعم حكومي محدود وغير مركز مع إنخفاض الإنتاج والصادرات في معظم القطاعات الصناعية الفرعية (باستثناء المنتجات الغذائية)، وذلك يعود بشكل رئيسي إلى القدرة التنافسية الضعيفة للقطاع بسبب البنية التحتية غير الجيدة.
- عدم وجود مناطق صناعية حقيقية (مجمعات وطنية صناعية متكاملة حسب توصيف ماكينزي) تؤمن البنية التحتية والخدمات اللازمة لبناء القدرة التنافسية.

3- توقعات الرؤية

- رفع حصة الصناعة من الناتج المحلي من 4.6 مليارات دولار عام 2017 إلى 8 مليارات دولار عام 2025.
- رفع عدد الوظائف من 185 ألفاً سنة 2017 إلى 240 ألفاً سنة 2025.
- رفع قيمة صادرات المجموعات الفرعية (القطاعات الصناعية المستهدفة) من 828 مليون دولار 2016 إلى 1.8 مليار دولار 2025.
- زيادة الناتج المحلي الصناعي للقطاعات الفرعية الصناعية المستهدفة بين 2017-2025 بقيمة 3 مليار دولار .

4- موجز حول الأهداف المنشودة:

- إنشاء قطاعات النمو الفرعية المتخصصة التي تحقق مستويات عالية من التنافسية من خلال الدعم الحكومي لقطاعات الصناعات الدوائية والغذائية والعطور والمنتجات الاستهلاكية التي تعتمد على

التصميم والإبتكار مثل المجوهرات ومستحضرات التجميل وأنظمة البناء الحديثة مثل الأبنية المسبقة الصنع.

- منطقة خاصة بصناعة مواد البناء - أبنية مسبقة الصنع للمساهمة في إعادة إعمار سوريا.
- منطقة اقتصادية خاصة في طرابلس.
- ثلاث مناطق صناعية مقترحة من وزارة الصناعة و UNIDO.
- ومنطقة صناعية تكنولوجية.
- فضلاً عن توفير البنية التحتية العالية المستوى.

IV- تطلعات الرؤية حول اقتصاد المعرفة:

- التحوّل إلى إقتصاد رقمي عالي الإنتاجية ورائد في مجال الإبتكار بهدف رفع مساهمة هذا القطاع (إقتصاد المعرفة) من الناتج المحلي من 1.4 مليار دولار سنة 2017 إلى 3.8 مليارات دولار سنة 2025.
- زيادة عدد الوظائف في هذا القطاع من 44 ألفاً إلى 105 آلاف وظيفة، وزيادة عدد الشركات الناشئة من 200 إلى 2000 شركة.
- زيادة الإنفاق على البحث والتطوير من 50 مليون دولار إلى 290 مليون .
- تحويل لبنان إلى مركز إقليمي في مجال التكنولوجيا المالية والإبداعية والتعليمية والصحية.
- الإستثمار في رأس المال البشري .
- تعزيز خدمات التعاقد الخارجي (Outsourcing) والإبداع الإقليمي وتوجيهها نحو دول الخليج .
- إنشاء مجمع للتعاقد الخارجي في منطقة خارج بيروت وجبل لبنان.
- جذب الطلاب الإقليميين من مختلف الإختصاصات بعد تحويل لبنان إلى مركز تعليمي متخصص.

V- الصناعة: مخطط القطاع 2025

1- القطاعات الفرعية الأولية

إعطاء الأولوية للقطاعات الفرعية ذات الإمكانيات العالية وتشمل:

- ❖ الصناعات الغذائية
- ❖ المجوهرات
- ❖ العطور- مستحضرات التجميل - الصابون ومواد التنظيف- المناديل الورقية والأدوات الصحية
- ❖ الأزياء والتصاميم
- ❖ المنازل المسبقة الصنع والأثاث
- ❖ الأدوية والمنتجات الطبية المستخلصة من الحشيشة (مثلا : الكانابينويد)

2- المشاريع

أ- إنشاء الجيل الجديد من المناطق الصناعية الوطنية المتكاملة لتكون مجالات تميّز تساهم في تعزيز الميزة التنافسية .

ب- إنشاء منطقة لتكنولوجيا البناء بالقرب من الحدود السورية للاستفادة من فرصة إعادة إعمار سوريا والعراق التي تبلغ قيمتها نحو 100 - 300 مليار دولار، وتوفير السكن لملايين النازحين العائدين.

ج- إنشاء مركز المعرفة الذكي لاستضافة شركات الإبداع والتكنولوجيا وخدمات التعاقد الخارجي داخل وخارج مجتمعات المعرفة (مثلا : مركز طرابلس للتعاقد الخارجي).

3- المبادرات الأولية

أ- حول المجتمعات الصناعية الوطنية المتكاملة

- ❖ توسيع التخطيط والإشراف الإستراتيجيين لضمان المواءمة بين المناطق الصناعية.
- ❖ تعزيز القيمة المقترحة للمناطق المخطط لها(مثلا : من خلال الخدمات الإضافية).
- ❖ تسريع إطلاق المناطق المخطط لها(تحديد المشغلين من القطاع الخاص).
- ❖ إنشاء منطقة لتكنولوجيات بناء الجيل الجديد(تستهدف سوريا).
- ❖ التخطيط للموجة الثانية من بناء المناطق الصناعية.
- ❖ تقييم إمكانية إنشاء ميناء جاف عند تقاطع الطرقات الدولية (مثلا : بالقرب من شتورة).

ب- حول ضمان الجودة

- ❖ اعتماد وإنفاذ ودعم الإلتزام بمعايير الجودة الصناعية.
- ❖ تعزيز جهود جذب الإستثمارات مع التركيز على إستثمارات المنتشرين المباشرة.
- ❖ تفعيل المادة الإستثمارية للقانون 360.
- ❖ زيادة توافر اليد العاملة الفنية الماهرة (مثلا : إعادة توجيه وتعزيز التعليم والتدريب المهني والتقني).
- ❖ الإنضمام بشكل إختياري إلى عقد إتفاقيات تجارية جديدة إتفاقية أغادير، ومنظمة التجارة العالمية..)
- ❖ تحسين الإجراءات الجمركية بما في ذلك فترة التفتيش المادي.

ج- التمويل

- ❖ تعزيز الوصول إلى التمويل لدعم المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم (تركيز على القطاعات الصناعية ذات الأولوية).
- ❖ تدليل العقبات التنظيمية للمناطق الصناعية (مثلا تعديل المرسوم الوزاري رقم 1660).
- ❖ إصلاح البنية التحتية الوطنية (بما في ذلك الطاقة والخدمات اللوجستية والمرافق).
- ❖ تحديد أولويات التمويل للمناطق الصناعية القائمة (التقدم الى الدورة الأولى من برنامج الإستثمار الرأسمالي للحكومة CIP).

د- التصدير

- ❖ تركيز الأنشطة الداعمة للتصدير ودمجها(مثلا ، ضمن "إيدال" أو جهة جديدة).
- ❖ دعم تعزيز الصادرات.

4- حول مشروع بناء منطقة خاصة بصناعة مواد البناء - أبنية مسبقة الصنع للمساهمة في إعادة إعمار سوريا. (أرقام البنك الدولي)

- تبلغ كلفة إعادة إعمار سوريا حوالي 350 مليار دولار.

أ- المنازل الجاهزة

- هناك حوالي 1-2 مليون منزل مدمر أو متضرر في سوريا.
- الطلب المقدر على المنازل الجاهزة يبلغ بين 200-300 الف منزل في السنة.
- القدرة المحلية في سورية ممكن أن تلبي بين 20-30% من حجم الطلب المقدر على المنازل الجاهزة.
- النقص في العرض يبلغ حوالي 100 الف منزل على الأقل وقدرة لبنان الإنتاجية قد تبلغ حوالي 40 الف منزل.

ب- إنتاج الإسمنت

سوريا بعد الحرب تنتج حوال مليون طن سنويا أي تلبي حوالي 30 % من الطلب المحلي على الإسمنت.

5- مؤشرات الأداء الصناعي :

مؤشرات الأداء في الصناعات الإبداعية وذات القيمة المضافة العالية وفقا للرؤية :

❖ زيادة الصادرات الفرعية للقطاعات الأولية (صناعة الغذاء- العطور - أدوات التجميل - أدوية - أبنية جاهزة ومفروشات) من 828 مليون دولار سنة 2016 إلى 1.790 مليار دولار سنة 2025.

❖ زيادة عدد المناطق الصناعية (المجمعات الوطنية الصناعية المتكاملة) من صفر إلى ستة مناطق سنة 2025.

VI - الممكنات الحكومية:

1- إشراف مجلس الوزراء على عملية تنفيذ الرؤية :

يشرف فخامة رئيس الجمهورية ، دولة رئيس الحكومة ، وزير الإقتصاد ، وزير المالية ، وزير الخارجية والمغتربين ونائب رئيس الحكومة على عملية تنفيذ الرؤية بشكل دائم.

2- إنشاء هيئة إدارة الأداء وحدة التسليم (PMDU)

على المدى الطويل : إنشاء هيئة إدارة الأداء وحدة التسليم PMDU وتتبع إلى رئاسة مجلس الوزراء مباشرة وتكون مسؤولة عن مراقبة الأداء ومراحل التنفيذ للرؤية الإقتصادية في الوزارات بالتعاون مع فرق عمل قطاعية وتبدأ الهيئة العمل في سنة 2020.

وتكون معنية : بالتخطيط الإستراتيجي الإقتصادي والاجتماعي والبيئي- إدارة البرامج- إدارة الأداء

- دعم الإنجاز - التواصل.

3-إنشاء فريق الرؤية الاقتصادية

- ❖ في المرحلة الإنتقالية الحالية: تعيين وإنشاء فريق الرؤية الذي سيقوم بمهام هيئة إدارة الأداء وحدة التسليم (PMDU) .
- ❖ إختيار بقية فرق العمل المختلفة بهدف تفعيل المبادرات ذات الأولوية بهدف وضع خطط تنفيذية شاملة لكل قطاع .
- ❖ توظيف وتدريب فريق أعضاء الرؤية الاقتصادي الحالي ليكون مسؤولاً على الإشراف على عملية التنفيذ ومراقبتها لدى جميع الوزارات .
- ❖ يكون فريق الرؤية ضمن وزارة قائمة ويتأسس الفريق وزير موكل ويقدم التقارير لرئيس الوزراء بشكل منتظم.
- ❖ حتى نهاية العام 2019 البدء بتجميع مؤشرات الأداء الرسمية المختلفة وجمع المقاييس المرتبطة بها من الجهات ذات العلاقة من أجل مراقبة عملية التنفيذ .

ثانياً: ملاحظات وزارة الصناعة على الرؤية الاقتصادية (Mckinsey)

I- ملاحظات على الشكل والمضمون

1- على مستوى التخطيط

بعد الإطلاع على الرؤية الاقتصادية الفضاضة والطويلة جداً (1274 صفحة) وتحليلها وتقييمها، تبين لنا إنها رؤية نظرية لا بل خطة قطاعية ولم تأت بجديد خصوصاً على مستوى القطاع الصناعي . وتضمنت الرؤية أفكاراً وإقتراحات عامة تركزت على قطاعات معينة (صناعية وزراعية):

- ❖ الصناعات الغذائية
- ❖ المجوهرات
- ❖ والعطور- مستحضرات التجميل - الصابون ومواد التنظيف- المناديل الورقية والأدوات الصحية
- ❖ الأزياء والتصاميم
- ❖ المنازل المسبقة الصنع والأثاث
- ❖ الأدوية والمنتجات الطبية المستخلصة من الحشيشة (مثلا : الكانابينويد)

علماً أن وزارة الصناعة كانت السباقة في إدراج القطاعات الفرعية الأولية المذكورة اعلاه وغيرها الكثير في رؤيتها التكاملية (لبنان الصناعة 2025) منذ سنة 2015 ووضعت البرامج والمشاريع وبدأت تنفيذها بهدف دعمها وتطويرها.

❖ إن معظم المقترحات التي تضمنتها الرؤية الاقتصادية على مستوى القطاع الصناعي سبق أن قامت وزارة الصناعة بإدراجها في رؤيتها التكاملية (لبنان الصناعة 2025) التي أصدرتها عام 2015 والتي ألحقتها بخطة إستراتيجية تنفيذية (2016- 2020) تضمنت كافة المشاريع والمبادرات الهادفة لتطوير وتنمية القطاع الصناعي، ومن ثم تم تحديد الأنشطة والبرامج التي ستقوم بتنفيذها دوائر ومصالح وزارة الصناعة عبر خطط تشغيلية مفصلة لسنوات 2016-2017 و 2018. وقامت الوزارة بإنجاز التقييم السنوي لتنفيذ الرؤية التكاملية والخطط التشغيلية لسنوات 2016-2017 و 2018 بهدف التحقق من مدى تنفيذ الأهداف والبرامج والمشاريع والقيام بالتعديلات اللازمة (وفقاً للظروف الاقتصادية الطارئة) ونشرتها على موقعها الإلكتروني . والخطة التشغيلية للعام 2019 أصبحت شبه منجزة.

❖ تم وضع الرؤية الاقتصادية الشاملة (لبنان- الاقتصاد 2025) للتنمية المستدامة سنة 2017 في مساهمة إيجابية وهادفة لوزارة الصناعة لتحديد سياسات لبنان الاقتصادية الواجب إتخاذها على مستوى الماكرو - إقتصادي اللبناني ضمن الأبعاد البشرية، الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والحوكمة الصالحة والتي تصب جميعها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030. رؤية تراها الوزارة تصلح كقاعدة أساسية لوضع سياسة إقتصادية شاملة للبنان.

2- على مستوى المناطق الصناعية

سبق لوزارة الصناعة أن وضعت إستراتيجية المناطق الصناعية للتنمية المستدامة 2030 كمشروع متكامل وقائم على ستة ركائز :

- ❖ إقامة مناطق صناعية حديثة على طول الحدود اللبنانية مرتبطة ببعضها البعض وبالمرافئ على المتوسط بسكك حديد وبأنابيب الغاز المكتشف حديثاً في المياه الإقليمية اللبنانية.
- ❖ إعادة تأهيل المناطق الصناعية المحيطة ببيروت (حيث يوجد 17 منطقة صناعية قائمة وتعمل).
- ❖ إنشاء مرفأ جاف في منطقة رياق - البقاع الأوسط لتخفيف الضغط عن مرفأ بيروت والمعابر الحدودية .
- ❖ إنشاء محطات توليد الكهرباء لامركزياً ضمن كل منطقة صناعية جديدة تنشأ ضمن المشروع لتلبية حاجاتها وحاجات المناطق المحيطة، إضافة إلى الألواح الشمسية للطاقة البديلة لتأمين نسبة عالية من الطاقة لزوم المنطقة الصناعية.
- ❖ بناء نفق إصطناعي مجهز بالكامل علي طريق بيروت- البقاع (من بحمدون حتى شتوره) يحفظ طريق البقاع مفتوحاً طوال العام بكلفة ووقت أقل من نفق حمانا المحكى عنه منذ سنين.
- ❖ إنشاء تجمعات صناعية تكنولوجية، إبداعية وإبتكارية في الأفضية الساحلية (من الناقورة جنوباً حتى العبداه شمالاً).

وتتألف هذه الإستراتيجية من المحاور التالية:

- مقدمة حول الإقتصاد اللبناني.
- تحليل إستراتيجي للواقع الحالي للقطاع الصناعي.

- تحليل إستراتيجي لدور وزارة الصناعة الحالي في رعاية وحماية القطاع الصناعي اللبناني.
- المناطق الصناعية الحالية
- المناطق الصناعية الجديدة
- الأهمية الاقتصادية للمناطق الصناعية
- التحديات والفرص
- مشاكل المناطق الصناعية
- الخطة الإستراتيجية للمناطق الصناعية : الرسالة والرؤية والأهداف الإستراتيجية
- المشاريع والبرامج المستقبلية لتنظيم المناطق الصناعية القائمة وبناء مناطق جديدة.
- فرص الإستثمار
- الفوائد الاقتصادية والبيئية والإجتماعية للمشروع.

هذا المشروع متوقع أن يؤمن أكثر من مئة ألف فرصة عمل جديدة وتنمية مستدامة للمناطق الصناعية المستهدفة إضافة إلى تحضير لبنان ليكون منصة إنطلاق متقدمة لإعادة إعمار المنطقة الإقليمية المحيطة بلبنان وعقدة تواصل حديثة ومؤهلة بين الشرق والغرب.

أما بالنسبة للمقترحات المتعلقة بإنشاء منطقة لصناعة منازل جاهزة للسكن يمكن إستخدامها خلال عملية إعادة إعمار سوريا والعراق، فقد سبق ووضعت وزارة الصناعة من ضمن إستراتيجيتها لتنمية المناطق الصناعية خطة لإنشاء منطقة صناعية في القاع تتضمن مؤسسات صناعية من الفئة الثانية (مواد بناء - أبنية مسبقة الصنع..). ولكن يبقى السؤال هل من الممكن إنجاز بناء هذه المنطقة الصناعية في وقت قصير قبل أن تبدأ عملية إعمار سوريا والعراق؟ وإلى أي مدى سيتمكن لبنان من المشاركة في إعادة إعمار سوريا والعراق في ظل الظروف السياسية القائمة وفي ظل المنافسة الشديدة من الشركات الروسية والإيرانية والصينية وحتى بعضها العربية التي تتمتع بأولوية المشاركة في إعادة الإعمار هذه إن لم يكن لبنان مهيباً فنياً وعملياً وبشرياً.

3- على مستوى التمويل لتنفيذ المشاريع

كيف لرؤية إقتصادية أن تستهدف دعم وتطوير قطاعات إنتاجية صناعية ولم تأت على ذكر كلفة ما تطرحه من مقترحات وسبل التمويل كما وضرورة زيادة حجم الموازنة المالية لوزارة الصناعة التي تعنى برعاية وتنمية القطاع الصناعي مع موازنة تبلغ حالياً 0.04 % من مجموع الموازنة العامة وفق أرقام 2018 وعدد العاملين فيها يبلغ حوالي 100 موظف وأجيريين دائم ومتعاقد مع نسبة شغور للوظائف تصل إلى أكثر من 60 % .

4- على مستوى إقتصاد المعرفة

كانت وزارة الصناعة السباقة في إدراج الهدف السادس "تشجيع إقتصاد المعرفة" من ضمن أهدافها العملائية السبعة التي وضعتها في رؤيتها التكاملية (لبنان الصناعة 2025) والتي أصدرتها سنة

2015 ووضعت خطة إستراتيجية تنفيذية (2016-2020) تتضمن البرامج والمشاريع لدعم هذا القطاع وبدأت العمل على تنفيذها .

وفي هذا الإطار وضعت الوزارة دراسة إقتصادية مفصلة حول اقتصاد المعرفة سنة 2017 تهدف الى زيادة الوعي بين اللبنانيين حول أهمية إقتصاد المعرفة ونشر فوائده على المستوى الإقتصادي والوطني وضرورة تحول إقتصاد لبنان من الإقتصاد التقليدي الى إقتصاد المعرفة . كما تحتوي الدراسة على خارطة طريق تمهّد لإنتقال الإقتصاد اللبناني الى إقتصاد المعرفة . كما ينص الهدف السادس من الأهداف العملائية من الرؤية التكاملية الى دعم وتطوير إقتصاد المعرفة والتي بدأت الوزارة العمل على تنفيذها .

5- التنمية المستدامة وأزمة النازحين

❖ لم تتناول هذه الدراسة لا من قريب ولا من بعيد التداعيات والضغوط والأكلاف الإقتصادية والمالية والإجتماعية والبيئية لنزوح حوالي مليون ونصف المليون سوري الى لبنان بين سنوات 2011 - 2018 إضافة إلى وضع أكثر من 500,000 لاجئ فلسطيني وعشرات آلاف اللاجئين من دول أخرى كالعراق مثلاً.

❖ وضعت الوزارة تقريراً إقتصادياً يبين وبالأرقام أثر الحرب السورية على الصادرات اللبنانية عبر البر الى الدول العربية (2018) ، مقارنة إقتصادية عبر البر الى الدول العربية قبل إندلاع الحرب السورية مع هذه وخلالها. حيث تبين الدراسة كيفية إنخفاض الصادرات اللبنانية عبر البر الى الدول العربية من 713.9 مليون دولار أميركي خلال العام 2008 الى 450 ألف دولار أميركي خلال العام 2016.

❖ خلت الرؤية من خطط ممنهجة لإدارة النفايات الصلبة والسائلة ومواجهة خطرهما على السلامة العامة وعلى البيئة في لبنان وعدم وجود إستراتيجية لمحاربة التغير المناخي وتخفيف تداعياته على لبنان.

❖ في زمن منظومة العولمة هناك تجاهل تام في الرؤية الإقتصادية لسبل وآليات تطبيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لأجندة 2030 والتي إنتمت بتطبيقها الحكومة اللبنانية في 25 أيلول سنة 2015 في الأمم المتحدة والتي بدأت العمل على تنفيذها. ولاسيما وزارة الصناعة التي قامت بإدراج اهداف ومؤشرات التنمية المستدامة في خطتها الإستراتيجية التنفيذية (2016-2020) .

وفي هذا المجال وضعت الوزارة تقريراً موجزاً حول المبادرات والسياسات التي أطلقتها وزارة الصناعة على مدى العامين الماضيين والمبادرات المستقبلية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030 (SDGs). يتضمن هذا التقرير، موجزاً حول أهم المبادرات والسياسات والخطط الإستراتيجية التي أطلقتها وزارة الصناعة حتى نهاية العام 2017 . كما يتضمن التقرير كيفية مقاربة وزارة الصناعة لموضوع تطبيق اهداف التنمية المستدامة أجندة 2030 التي وضعتها الأمم المتحدة ،حيث كانت وزارة الصناعة السبّاقة في هذا المجال عبر التركيز في خطتها الإستراتيجية على التنمية الصناعية بأبعادها الثلاثة : الإقتصادية ،البيئية، الإجتماعية والهادفة الى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030. ومشروع المناطق الصناعية المستدامة وإستراتيجيته حتى العام 2030 كمشروع متكامل ركيزة أساسية ومحورية للتنمية المستدامة في لبنان.

6- الإصلاح في القطاع العام (تخفيض الإنفاق الحكومي- زيادة الإنتاجية – زيادة الإيرادات)

❖ في موضوع الإنضباط المالي تحدثت الرؤية عن ضرورة تخفيض الإنفاق الحكومي من خلال تخفيض الرواتب والأجور لموظفي القطاع العام وتخفيض دعم الكهرباء ووقف التوظيف في القطاع العام . إضافة إلى العمل على وضع دراسة لتقييم كيفية تخفيض الإنفاق الحكومي. الجدير بالذكر أن الرؤية تسعى إلى خفض الإنفاق الحكومي وكلفة الدين العام على حساب الطبقة الوسطى من الموظفين في القطاع العام الذين إستحقوا هذه السلسلة وإلتزموا بعقود مالية (تقسيم سكن- أقساط مدرسية – سيارات) ولا يمكن الرجوع عن ماحققته السلسلة من مكتسبات محقة للموظفين في القطاع العام. الأصح أن تطرح المقترحات إمكانيات تأمين التوازن الإقتصادي والإجتماعي وتحسين الخدمات وتفعيل الإنتاج وترسيخ مبادئ الإلتزام الوطني في خطة طوارئ إجتماعية - إقتصادية لإعادة البناء والتطوير.

❖ تحدثت الرؤية حول ضرورة زيادة الضريبة على القيمة المضافة وتحسين جبايتها ولم تضع الرؤية خطة مفصلة لإصلاح النظام الضريبي وإجراء التعديلات اللازمة عليه ومحاربة التهرب الضريبي

❖ لم تحدد الرؤية مصادر جديدة لتمويل ودعم وتنمية وبناء مشاريع التنمية الصناعية وخاصة المناطق الصناعية.

❖ تمت مقارنة موضوع النفط والغاز بطريقة مبسطة، موجزة وخالية من أي خطة إقتصادية مفصلة لإستخراج وإدارة وتسويق وتصدير النفط والغاز .

❖ تعزيز جودة المعيشة في مدينة بيروت دون الحديث عن حل مشكلة السكن في بيروت ومحيطها عبر بناء مساكن للشباب اللبناني، بحيث تباع لهم بالتقسيط ولاسيما الموظفين في القطاع العام.

❖ لم تتطرق إلى تعزيز اللامركزية على مختلف الصعد لتأمين التنمية المستدامة المتوازنة وطنياً.

❖ وضع مؤشرات الأداء لكبار الموظفين وربط رواتب وأجور الموظفين بمؤشرات الأداء (إلى أي مدى سيكون هناك مصداقية وشفافية في وضع تلك المؤشرات ومراقبتها وتقييمها) .

وفي هذا المجال وضعت وزارة الصناعة تقريراً مفصلاً حول مكافحة الفساد في الوزارة ويتضمن

التقرير الجهود والإجراءات المتخذة حالياً في وزارة الصناعة لمكافحة الفساد عبر:

- الإرتقاء بمستوى العاملين بالوزارة
- تحسين مستوى خدمات الوزارة
- تنظيم عمل المؤسسات الصناعية
- إرساء مبادئ الشفافية والنزاهة لدى العاملين في الوزارة
- الإلتزام بالقوانين والتشريعات المنظمة لعمل الوزارة
- تسهيل الوصول الى المعلومات لمكافحة الفساد والإلتزام بالشفافية
- إنتظام العمل بالوزارة

7- الترويج للصادرات والإنتشار اللبناني

- ❖ عدم ذكر أي دور لوزارة الصناعة ضمن المنظومة المقترحة لتعزيز الصادرات الصناعية والزراعية .
- ❖ عدم مقارنة موضوع الدبلوماسية الاقتصادية للترويج للصادرات وتوسيع السوق المحلي الذي يمثل فرصة مهمة لنمو القطاع الصناعي وللبنان (Nation branding) أو وضع خطة لتفعيلها لا من قريب ولا من بعيد .
- ❖ ضمن هذا الإطار وضعت وزارة الصناعة دراسة إقتصادية بعنوان "قدرة السوق المحلي على إستيعاب الإنتاج الصناعي (2018)" وهي مقارنة علمية مبدئية لتحديد حجم الناتج الصناعي وحجم الطلب المحلي اللبناني على السلع الصناعيّة (محلية ومستوردة).
- ❖ تحدثت الرؤية على الإنتشار اللبناني مخطط 2025 الهادف إلى تنسيق عملية تشجيع تصدير المواهب بين الباحثين اللبنانيين عن عمل في الشركات الأجنبية من خلال عقد الإتفاقات بين الحكومات.
- ❖ كيف لدولة ان تضع خطة لتصدير نخبها وقواها العاملة ومواهبها العلمية بدل إنشاء مراكز أبحاث وطنية تتعاون وتتبادل الخبرات العلمية مع الخارج الأمر الذي يسمح بالإستفادة من الطاقات البشرية داخلياً في القيام في الأبحاث العلمية والمساهمة في تنمية الإقتصاد الوطني؟
- ❖ سبق لوزارة الصناعة أن أدرجت الهدف العملائي الثاني " زيادة الصادرات الصناعية وتوسيع السوق المحلي" من ضمن الأهداف العملائية السبعة التي تضمنتها الرؤية التكاملية للقطاع الصناعي (لبنان الصناعة 2025) التي أعلنتها سنة 2015 وحددت الأنشطة والبرامج المطلوبة وبدأت العمل على تنفيذ هذا الهدف .
- ❖ كما وضعت الوزارة دراسة إقتصادية بعنوان "التبعية الاقتصادية (2017) " تتضمن تحليلاً معمقاً ومفصلاً حول الصادرات اللبنانية مبيناً مدى توزعها الجغرافي وتركزها وكذلك تتضمن عدة مؤشرات إقتصادية تم إحتسابها لتحديد مدى إعتداد لبنان على الدول العربية والأجنبية في زيادة صادراته وتنوعها وتأمين حاجاته الغذائية .
- ❖ وألحقتها بدراسة إقتصادية حول (BREXIT) بريكسيت وتداعياتها على اقتصاد لبنان (2017) وهي دراسة مفصلة ومعقدة حول تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي على الإقتصاد البريطاني ، كما تتضمن تحليلاً إقتصادياً حول تداعيات البريكست على علاقات بريطانيا الإقتصادية بأهم الدول الأوروبية والأميركية والأوقيانية والآسيوية ومنها لبنان، حيث تم التركيز على الفرص الإقتصادية المتبادلة والمتوفرة من جراء عقد إتفاقية تجارية بين لبنان وبريطانيا.
- ❖ إضافة إلى الدراسات المذكورة أعلاه أنجزت وحدات الوزارة العديد من الدراسات والأبحاث الهادفة والمتخصصة (تخطى مجموعها 42 دراسة بموازة إنجاز 9 مخططات مبدئية موجزة لمشاريع منتجة ومحركة للإقتصاد .

II- خارطة طريق للوصول إلى أرقام المستهدفات على المستوى الماكرو- إقتصادي حتى العام 2025:

السياسات الحكومية يجب أن تتوجه الى تحويل إقتصاد لبنان من إقتصاد ريعي يتأثر بالتداعيات الخارجية الى إقتصاد تخصصي وتكاملي (الصناعة - الزراعة- الخدمات) منتج للسلع التنافسية ذات الجودة العالية ومبني على قطاعات الصناعة والزراعة ليتكامل داخلياً ومع الإقتصاد العالمي . وقد أثبتت نتائج التداعيات الإقتصادية لإرتفاع أسعار النفط أهمية التركيز على بناء إقتصاد منتج، متنوع ومستقل قدر المستطاع عن كل المتغيرات الإقليمية والدولية، والإستفادة من القدرات الإبداعية والإبتكارية لدى الشباب اللبناني.

من هنا يجدر بالسياسات الحكومية أن تركز على دعم القطاعات الإنتاجية اللبنانية التي تمتلك قيمة مضافة عالية وتعميم مبدأ التخصصية والتكامل بالإنتاج، ركيزة الرؤية التكاملية التي أعلنتها الوزارة عام 2015، تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة الأمر الذي يؤدي الى محاربة الفقر والبطالة وتحقيق الإزدهار الإقتصادي الذي يمكّن لبنان من إمتصاص التأثيرات السلبية من أي جهة انت وأن يلعب دوراً سياسياً وإقتصادياً وإنسانياً على الصعيدين الإقليمي والدولي يساهم في نشر ثقافة السلام والتقدم ومبادئ العدالة والتضامن والحق وإحترام حقوق الإنسان وقيم الحضارة المجتمعية.

ولتحقيق الإزدهار الإقتصادي وتحقيق أرقام المستهدفات على المستوى الماكرو- إقتصادي حتى العام 2025 والتي حددتها رؤية ماكينزي كما الرؤية التكاملية للوزارة "لبنان الصناعة 2025"، ينبغي القيام بالإصلاحات التالية:

الفساد

- ❖ إبعاد السياسة عن الإدارة وعدم حماية المرتكبين والمرتشين ومحاسبتهم.
- ❖ تأمين الإطار الصالح للعمل بحوافز علمية كافية وتقدير صحيح للكفاءات الوظيفية وتأمين الحاجات المعيشية والخدماتية لتعزيز الشعور بالإنتماء والولاء والترفع .
- ❖ تفعيل المعهد الوطني للإدارة ودعمه لإعداد وتدريب الموظفين وتوحيد توجيههم مهنيّاً ووطنياً.
- ❖ تأمين رواتب وأجور وتقديمات كافية للعاملين في القطاع العام.
- ❖ تحديد هيكلية الإدارات وتقييم عملها وعمل المؤسسات العامة والجدوى منها .
- ❖ تجديد الأنظمة الوظيفية والإدارية لمواكبة التطور وتحفيز العاملين وتحسين الأداء الوظيفي والمؤسساتي.

المالية

- ❖ وقف سياسة الإستقراض الخطرة وبفوائد عالية والإعتماد على الموارد الذاتية المتأتية من زيادة الإنتاج الوطني وتخفيض العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات والموازنة العامة ووقف الهدر والفساد والحفاظ على الموارد المختلفة.

- ❖ ضرورة تحوّل وزارة المالية الى داعمة للإستثمار في القطاعات الإنتاجية على أنواعها عن طريق تخفيض الضرائب والرسوم حيث يلزم بما يؤمن زيادة الإنتاج وتكبير الإقتصاد وبالتالي إعادة رفع العائدات المالية على الدولة وذلك بدل أن تكون وزارة جباية فقط.
- ❖ تطبيق نظام الضرائب التصاعدية بشكل علمي لا يؤدي الى تخويف رؤوس الاموال وتهريبها وذلك بفرض معدّلات منطقية.
- ❖ وقف الهدر المالي وفرض النقشف على أركان الدولة (نفقات سفر- عدد المشاركين في الوفود- شراء سيارات - مآذب- الأبنية والتجهيزات غير المنتجة...).
- ❖ العمل على تخفيض العجز وتحقيق التوازن في المالية العامة وتفعيل الجباية الضرائبية وتوسيع قاعدة المكلفين وإعتماد الضريبة المباشرة وغير المباشرة التصاعدية وإصلاح النظام الضريبي.
- ❖ ترشيد الإنفاق العام وتأمين المساواة امام القانون وامام الأعباء العامة.
- ❖ العمل على إعفاء المستودع الصناعي من ضمان الضريبة على القيمة المضافة.
- ❖ وضع الحوافز والتسهيلات الضرائبية لتشجيع توجّه الإستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية (الصناعية والزراعية) والتي من شأنها ان تؤدي الى تحقيق النمو الإقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.
- ❖ العمل على تحفيز برامج الإقراض الميسر لزيادة الإستثمارات في القطاعات الإنتاجية.
- ❖ السعي لرفع سقف القروض الممنوحة من المصارف عبر المؤسسات المالية المختصة والعمل على تشجيع العدد الأكبر من الصناعيين والزراعيين للمشاركة في برامجها وفي برامج القروض المدعومة عامةً.

الطاقة

- ❖ تفعيل وتطوير وتعميم مفهوم كفاءة الطاقة للإستخدام الأفضل والأقصى من الطاقة المتاحة وتشجيع اعتماد الطاقات البديلة والمتجددة وتخفيف اعباء كلفة الطاقة الحالية .
- ❖ العمل على تأمين مصادر طاقة بديلة أقل كلفة وأكثر فعالية (معالجة النفايات، التدوير، إستعمال الغاز- الطاقة الشمسية، الطاقة البخارية، الهواء، الحرارة الطبيعية من باطن الأرض....)
- ❖ عائدات البترول من شأنها زيادة إيرادات الخزينة وخفض عجز الميزانية العامة في حال إستعمالها بطرق ذكية وإستراتيجية واعية . لذلك هناك ضرورة لإنشاء الصندوق السيادي الناتج عن عائدات النفط والغاز وفق المعايير الدولية لتأمين الشفافية والمحافظة على الثروة الوطنية والمساعدة في خفض عبء الدين العام وتنفيذ المشاريع الإستثمارية والتنمية.
- ❖ تنمية صناعة المنتجات البتروكيماوية لخلق فرص عمل للعديد من اليد العاملة اللبنانية، بالإضافة إلى تشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير البنى التحتية اللبنانية.

بيئة الإستثمار

- ❖ تقديم مشاريع قوانين من شأنها أن تسهّل بيئة العمل الإقتصادي في لبنان وتعزيز دور القطاعات الإنتاجية (الصناعية والزراعية والخدماتية) وتنظيمها وتطويرها والتخطيط للإصلاحات والمشاريع البنوية والإقتصادية والإنمائية .

تكنولوجيا المعلومات

- ❖ إيلاء الحكومة أهمية خاصة لقطاع تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات وللاقتصاد الجديد المسمى إقتصاد المعرفة.

الصحة

- ❖ تعميم خدمات الرعاية الصحية الأولية كخطوة إلى الأمام باتجاه التغطية الشاملة وترشيد نظام التغطية الصحية ليطال جميع المواطنين بشكل منصف وعادل.
- ❖ ضمان جودة المنتجات الصيدلانية وترشيد كلفتها ووضع برامج ضمان الجودة لخدمات الإستشفاء والرعاية الصحية الأولية.
- ❖ تعديل آلية تسعير الادوية وترشيد العلاقة مع المستشفيات وتحفيز الجودة والفعالية.
- ❖ دعم الصناعات الدوائية اللبنانية وحمايتها وفتح الأسواق الخارجية امامها وإعتماد منتجاتها حصراً عند التشابه وضبط إستيراد الدواء من الخارج.
- ❖ العمل الدائم على تأمين بيئة سليمة للحد من الأمراض ولتخفيف الفاتورة الصحية .

الأزمات والكوارث

- ❖ وضع الخطط اللازمة لمجابهة الأزمات والكوارث (الزلازل والهزّات الأرضيّة - عواصف طبيعية- أنهيارات على انواعها- أعمال ارهابيّة....) وتوزيع الخطط على الإدارات والمؤسسات والأقسام والأفراد المعنيين للإلمام بها والعمل بموجبها عند الضرورة.

حقوق الإنسان

- ❖ إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لا سيما في الإدارة والسياسة والإستشفاء والعمل والخدمات والإنماء والتعليم والعيش الكريم وتمكين كل الجماعات والأفراد من التمتع بالحقوق ذاتها والخضوع للواجبات عينها وفقاً لمبادئ الإنصاف والمساواة والعدالة.

السياحة

- ❖ تنشيط السياحة الداخلية لزيادة وعي المواطنين وحثّهم على التعرف على بلدهم بشكل أفضل.
- ❖ تشجيع السياحة المستدامة على مدى الفصول الأربعة وتأمين البنى التحتية المناسبة للسياحة والأعمال بما يسهل جذب السياح وقطاعات الأعمال الدولية الى لبنان.
- ❖ تفعيل دور الشرطة السياحية وتطويرها وترسيخ الإستقرار الأمني والسياسي وضمان أمن وسلامة السياح.
- ❖ المحافظة على المواقع الأثرية والتراثية والبيئية وصيانتها .
- ❖ إلترام المؤسسات السياحية (الفنادق - الكازينوهات - المسابح- المواقع التراثية والأثرية والطبيعية ...) بالأسعار المناسبة تحت إشراف المرجعيات المختصة وعدم التلاعب بها.

- ❖ تشجيع السياحة الصناعية داخلياً وتأمين مستلزماتها الفنية والخدماتية والسعي لتضمين برامج الرحلات السياحية في لبنان زيارات ميدانية الى المصانع والمزارع النموذجية وتنظيم زيارات متخصصة لرجال الأعمال.

التعليم المهني والتقني

- ❖ تطوير التعليم المهني والتقني والعالي ليتكامل مع متطلبات وحاجات سوق العمل في القطاعات الإنتاجية (الصناعية والزراعية) وإقتصاد المعرفة وتشجيع وتعزيز تدريس اللغات العربية والأجنبية وتقنيات التواصل والإنفتاح وضمان جودتها.
- ❖ تشجيع التدريب المهني في المصانع وفي المناطق الصناعية وتضمين برامج الرحلات المدرسية السنوية زيارات الى المصانع لتقريب النشء الجديد من إنتاجه الوطني وحثه على إعتماده والدفاع عنه وتفضيله على الإنتاج الأجنبي.

الضمان

- ❖ تفعيل أنشطة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي وفروعه وترشيده إنفاقه ورفع مستوى العاملين فيه بما يؤمن التغطية الصحية لجميع المواطنين غير المستفيدين من أنظمة ضمان أخرى (تعاونية موظفي الدولة - جيش - قوى أمن ...).

البنى التحتية

- ❖ تطوير وإعادة تأهيل البنى التحتية (كهرباء ونقل وإمدادات المياه والصرف الصحي والمعلوماتية والإتصالات ، ...) . إن إصلاح قطاع الكهرباء تحديداً هو ضروري جداً لخفض تكلفة الإنتاج لدى الصناعيين الذي يؤدي بدوره الى زيادة تنافس السلع الوطنية للوصول الى الأسواق العربية والأجنبية.

المصارف

- ❖ تشجيع المصارف على الإستثمار في القطاعات الإنتاجية وعدم الإكتفاء بالإقراض والودائع والفوائد كعائدات مصرفية لما يؤمنه ذلك من منفعة للمصارف ونمو للإنتاج والعمل وثبات في الموارد المستقبلية وإستقلالية نقدية ومالية وقدرة على مواجهة أي نداعيات سلبية خارجية.
- ❖ دعم القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية وتمويلها ولا سيما أن المشروع الصناعي المتكامل الذي سبق ووضعت وزارة الصناعة لبناء مناطق صناعية مستدامة كفيل بخلق حوالي 100000 حتى العام 2030.

الكهرباء

- ❖ العمل على تقليص حجم العجز في مؤسسة كهرباء لبنان الذي يشكل مايقارب نسبة 4 ٪ من إجمالي الناتج المحلي وذلك عبر تفعيل إجراءات الجباية ورفع الغطاء عن كل المتهربين من دفع الرسوم.

- ❖ تحديث البنى التحتية وإستكمال بناء وتجهيز وتأهيل المحطات وتنظيم التوزيع ولا سيما إعادة تأهيل محطتي توليد الكهرباء في الذوق والجية وتخفيف أثرهما البيئي.
- ❖ إعتداد لامركزية إنتاج الكهرباء لتعميمها وخفض أكلافها.
- ❖ إشراك القطاع الخاص في قطاع التوزيع عن طريق الإستثمار في بناء وتشغيل وصيانة أنشطة التوزيع، بما في ذلك القياس والفوترة والتحصيل.

النقل

- ❖ تأمين بنية تحتية للنقل والشحن والمواصلات ذات جودة عالية وتأمين السلامة العامة المرورية.
- ❖ تأمين وسائل نقل عامة متنوعة و فاعلة وبتكلفة مقبولة (باصات مختلفة الأحجام بحسب المناطق - سكك الحديد على الساحل وفي البقاع على الأقل).
- ❖ بناء الجسور السريعة والأنفاق على مفارق وتقاطع الطرق لحل مشكلة السير في بيروت والمناطق.
- ❖ بناء نفق إصطناعي مجهز على طريق بيروت - الشام (من بحدون حتى شتورا) يحفظ طريق البقاع سالكة وكلفته اقل من نفق حمانا.
- ❖ ضبط المعابر الحدودية لمنع التهريب وهدر المال العام حفاظاً على الإنتاج الوطني وحمايته من المنافسة غير الشرعية.

المياه

- ❖ القيام بإصلاحات حكومية في قطاع المياه والصرف الصحي لتحسين التغطية وضمان إستمرارية إمدادات المياه في كل أنحاء لبنان، من خلال زيادة سعة التخزين، والحد من الهدر والتسرب في شبكات الإمداد، وتوسيع التغطية لشبكة الري، بالإضافة إلى زيادة مستويات جمع ومعالجة المياه المبتذلة .
- ❖ متابعة تنفيذ مشروع نهر الليطاني الحيوي بعد معالجته من التلوث والتفريع .
- ❖ وضع خطة علمية لضمان نظافة وديمومة المياه اللبنانية بكافة مصادرها ووقف هدرها.
- ❖ إستعمال الطاقات القصوى لمياه الأنهار والمياه الجوفية للشرب والري وإستصلاح الأراضي وتوليد الطاقة الكهربائية .

الزراعة

- ❖ تحديث و إصدار القوانين والمراسيم والقرارات المتعلقة بالإتفاقات الزراعية والتجارية العربية والإقليمية والدولية.
- ❖ تطوير شبكة الطرق الزراعية وشبكات الري وإمكانية الإستفادة من المياه الفائضة.
- ❖ تأهيل وتفعيل أجهزة وآليات الرقابة وتطوير المختبرات وتأهيل وتفعيل مراكز الحجر الصحي البيطري والنباتي في المراكز الحدودية كافة واعتماد الرقابة على الصادرات والواردات والمدخلات.

- ❖ الرقابة على سلامة المنتوجات الزراعية في الأسواق اللبنانية.
- ❖ تشجيع ومساعدة المنتجين والمزارعين على الالتزام بالموصفات والمعايير التي تفرضها الأسواق الداخلية والخارجية وضمان الميزة التنافسية للإنتاج.
- ❖ تشجيع ومساعدة المنتجين والمزارعين على اعتماد أنظمة التتبع والعلامة الزراعية التجارية.

البيئة

- ❖ المحافظة على البيئة وحماية المواقع الطبيعية (الشواطئ البحرية وأحواض الأنهار والأودية) ، إضافة إلى الحفاظ على التراث الحضاري والمعماري والثقافي والتنسيق مع الجهات الوطنية والدولية لمواجهة الآثار السلبية للتغير المناخي وندرة الموارد .

الإنتشار اللبناني

- ترسيخ التواصل بين وزارة الخارجية والمغتربين والإنتشار اللبناني في كل بقاع العالم من اجل :
- ❖ المحافظة على الهوية اللبنانية للمغتربين.
- ❖ تفعيل دور لبنان إقليمياً ودولياً.
- ❖ التسويق للمنتجات اللبنانية.
- ❖ تأمين الخدمات الإدارية والرسمية والتسهيلات اللازمة لهم (جوازات- معاملات إدارية وغيرها).
- ❖ نقل الخبرات والنجاحات الى الوطن الأم والمساعدة في إستمرارية تحويلات المغتربين.
- ❖ إشراكهم بالحياة السياسية والاجتماعية اللبنانية كما بالإقتصاد والتجارة عبر إيجاد شبكة تواصل مصلحي ووطني بين المقيمين والمغتربين والعمل على جذب إستثماراتهم الى لبنان وتشجيع مشاركتهم في الأعمال القائمة والجديدة.

الإنتاج

- ❖ تشجيع إستهلاك المنتجات الصناعية اللبنانية وربط إستهلاك الإنتاج المحلي بالإنتماء الوطني وإظهار وترسيخ العلاقة المباشرة بين نمو الإنتاج الوطني وإزدهار الوطن.
- ❖ تخفيض كلفة الإنتاج: خفض كلفتي رأس المال (فوائد مخفضة، قروض ميسرة، رسوم ونفقات، هبات، أكلاف الإنشاء والإستثمار: العقارات، التجهيز، التأمينات،..) والتصنيع (كفاءة الطاقة، المكننة، تحديث الآلات، اليد العاملة، الإدارة المتطورة، البدائل لوسائل الإنتاج)
- ❖ فرض رسوم على بعض الواردات من السلع التي يوجد مثل لها في الصناعة اللبنانية.
- ❖ إعطاء الأولوية الحكومية لدعم القطاع الصناعي بهدف توسيع السوق المحلي ودعم الصادرات اللبنانية الأمر الذي يؤدي إلى:
- زيادة حجم مساهمة الناتج الصناعي من مجموع الناتج المحلي اللبناني.
- تخفيض نسبة البطالة في لبنان.
- تخفيض العجز في الميزان التجاري وزيادة الإيرادات وصولاً إلى تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي أي حوالي 110%.
- تحقيق نسبة نمو إقتصادي تقارب 6 % سنوياً.

III- ملاحظات على أرقام القطاع الصناعي المذكورة في الرؤية

❖ وضعت وزارة الصناعة في رؤيتها التكاملية "لبنان الصناعة 2025" والتي أعلنتها سنة 2015 هدفاً إستراتيجياً يتمثل برفع حصة الصناعة من الناتج المحلي إلى 18 % وقد تم التحقق من تحققه حالياً وفقاً لأرقام وزارة الصناعة وقد أصبح الهدف الآن الوصول إلى نسبة 25% من الناتج المحلي عام 2025.

❖ تبين لنا من الدراسة الإحصائية المفصلة التي أعدتها وزارة الصناعة عام 2017 لعينة من 1975 مصنعاً مرخصاً لدى الوزارة بالإعتماد على أرقام سنة 2015 (علماً أن عدد المصانع المرخصة لدى الوزارة بلغ حوالي 5100 مصنعاً يُضاف إليها حوالي 2000 مصنع من المصانع المرخصة سابقاً من المحافظين أو غير المرخصة والتي تعمل الوزارة على قوننتها) أن الناتج الصناعي لهذه العينة قد بلغ 6.6 مليار دولار ، الأمر الذي مفاده باحتسابنا للناتج الصناعي العام الذي نستطيع تقديره بحوالي 13.2 مليار دولار أميركي يشكل الإنتاج الصناعي مايعادل حوالي 25% من الناتج المحلي اللبناني البالغ حوالي 53 مليار دولار أميركي. وبلغ عدد العاملين في القطاع الصناعي حوالي 134000 عاملاً.

وهو الأمر الذي أكدته بشكل كبير الدراسات الإحصائية المنجزة عام 2018 عن أرقام 2016 لعينة من 1500 مصنع مرخص لدى الوزارة حيث بلغ الناتج الصناعي لهذه العينة 5.7 مليار دولار أميركي هو رقم يوصل أيضاً إلى الرقم المحقق خلال العام 2015 تقريباً (6.6 مليار دولار لعينة من 1975 مصنعاً و13.2 مليار دولار الناتج الصناعي المقدر) وبالتالي تصبح نسبة 25% للناتج الصناعي من الناتج المحلي أمراً واقعاً نعمل على تأكيده أكثر لدقة أكبر.

IV - ملاحظات الوزارة على موضوع الممكنات الحكومية

➤ ضرورة مشاركة وزارة الصناعة في المجلس المصغر الذي سيتولى الإشراف على عملية تنفيذ الرؤية بعد تصحيحها وإقرارها إلى جانب الوزارات المشاركة (إشراف مجلس مصغر من مجلس الوزراء على عملية تنفيذ الرؤية) سيما أن التركيز في الرؤية على القطاعات الإنتاجية دون ذكر إسم وزارة الصناعة التي تتمتع بالدور الرئيسي في هذا المجال .

➤ في المرحلة الإنتقالية : ضرورة أن يتضمن فريق الرؤية ممثلين عن كافة الوزارات المعنية ولاسيما وزارة الصناعة.

➤ تعيين كامل أعضاء فريق الرؤية الذي سيشرف على عملية تنفيذ الرؤية الإقتصادية في المرحلة الإنتقالية (كما ذكرت الرؤية ولا نعلم كم ستستغرق المرحلة الإنتقالية من الوقت) من القطاع الخاص، الأمر الذي سيؤدي إلى وضع يد القطاع الخاص على كامل إدارات الدولة . من الأجدى أن يتضمن فريق الرؤية ممثلين عن كامل الوزارات المعنية بحيث يقدم رئيس اللجنة التقارير الدورية لرئيس مجلس الوزراء بشكل منتظم.

V- كلفة تنفيذ الرؤية الاقتصادية

لم تتضمن هذه الرؤية أو الخطة أي إشارة إلى مصادر تمويل لتنفيذها ، ذلك أن إضافة هيئات ومؤسسات جديدة وتعيين موظفين جدد (رواتب موظفين – أكلاف تشغيلية – مكاتب و تجهيزات وإيجارات أبنية وغيرها ...) لتنفيذ هذه الرؤية سيقع على عاتق الدولة اللبنانية وسيزيد من أعباء خزينة الدولة ويؤدي إلى زيادة الدين العام اللبناني.

الخاتمة

لقد برز موقف مديرة صندوق النقد الدولي كرسيتين لاغارد (وفقاً للموقع الإلكتروني : pulse.com Business Insider, ضمن إطار مشاركتها في فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس - سويسرا 2019) ليؤكد ما كنا قد ذكرناه في مقدمة تقريرنا حول ماكينزي، وذلك عندما نصحت لاغارد الدول النامية والفقيرة بضرورة وقف اعتمادها على شركات الإستشارات العالمية كماكينزي و Boston consulting Group لوضع إستراتيجيات لتحقيق التنمية الاقتصادية، ووصفت لاغارد الإنفاق المالي على هذه الإستشارات بغير المجدي وإن الدول النامية تنفق ملايين الدولارات على الإستشاريين العالميين لقاء تكليفهم بوضع إستراتيجيات موضوعة مسبقاً ودعت الدول النامية إلى الإلتزام بأهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030.

لم تأت هذه الرؤية بنتائج وإقتراحات جديدة بل جاءت لتتوافق مع الشروط الإصلاحية لمؤتمر سيدر التي دعت إلى تحرير رأس المال، خصخصة القطاعات العامة وخاصة الشركات المملوكة من الدولة، خفض رواتب وأجور موظفي القطاع العام ، رفع الدعم عن بعض السلع الأساسية وتخفيف نسبة تدخل الدولة في منظومة الإقتصاد الوطني. وركزت الدراسة على ستة قطاعات تعتبرها محرّكة للنمو الإقتصادي هي : الزراعة، الصناعة، السياحة، إقتصاد المعرفة، الخدمات المالية والمغتربين.

معظم بنود هذه الرؤية ولا سيما البنود المتعلقة بتنمية القطاع الصناعي إرتكزت على أهداف وبنود ومبادرات ومشاريع وزارة الصناعة التي كانت السبّاقة إلى إدراجها في رؤيتها التكاملية (لبنان الصناعة 2025) التي أصدرتها عام 2015 والتي ألحقتها بخطة إستراتيجية تنفيذية (2016- 2020) تضمنت كافة المشاريع والمبادرات الهادفة لتطوير وتنمية القطاع الصناعي ، ومن ثم تم تحديد الأنشطة والبرامج التي ستقوم بتنفيذها دوائر ومصالح وزارة الصناعة عبر خطط تشغيلية مفصلة لسنوات 2016-2017 و 2018 . والعمل أنجز في الوزارة لوضع الخطة التشغيلية لسنة 2019 . وقد تم وضع إستراتيجية المناطق الصناعية للتنمية المستدامة (2030) كمشروع متكامل إقتصادي وإجتماعياً وسياسياً وإقليمياً، قادر على خلق حوالي 100000 فرصة عمل حتى عام 2030، إضافة إلى إدراج مؤشرات وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقطاع الصناعي في أهداف ومبادرات ومشاريع وأنشطة الخطة الإستراتيجية التنفيذية التي وضعتها الوزارة (2016-2020).

في الختام ستكون وزارة الصناعة أول المتعاونين على مستوى المشاركة الفاعلة في فريق الرؤية المنوي تأسيسه والإلتزام بتنفيذ بنود الرؤية الاقتصادية المتعلقة بتنمية ورعاية وتطوير القطاع الصناعي والتي سبق وبدأت الوزارة العمل على إنجازها .

للتفضل بالإطلاع %.

بسام جوني

الباحث الإقتصادي

دائرة التخطيط والتنمية الصناعية